دور المؤسسات الثقافية في الهندسة المجتمعية والرهانات الجديدة للأمن القومي: التحول من الفاعل العادي إلى الفاعل السيادي

The role of cultural institutions in societal engineering and the new stakes of national security: The shift from ordinary actors to sovereign actors



وضاحي ميلود [1] *

[1] مخبر البحث والاستشراف في الدراسات السياسية المقارنة، جامعة تيارت، الجزائر،

miloud.ouadhahi@univ-tiaret.dz

https://orcid.org/0009-0004-3804-2393

تاريخ الإرسال: 2026/03/05 تاريخ القبول: 2026/05/23 تاريخ النشر: 2026/06/01

****

ملخص: تعالج هذه الدراسة أهمية العوامل الثقافية في تحقيق الاستقرار السياسي داخل الدول، وذلك من خلال المؤسسات الثقافية بمختلف مستوياتها تحت هيئة مركزية واحدة، بحيث أصبح من الضروري النظر إلى هذه المؤسسات على أنها فواعل سيادية لا عادية تساهم في بناء مشروع أمني ذو أبعاد متعددة. فالتسارع الثقافي من خلال التطور التكنولوجي والإعلامي الذي يشهده العالم عامة والعالم العربي خاصة، أدخل صانع القرار في خانة الضرورة لخلق مناعة مجتمعية تتطلب صناعة ثقافية هدفها هندسة مجتمعية تفعل من الأدوار الإقليمية والعالمية للدول، حيث تندرج هذه الأليات ضمن أدوات القوة الناعمة للسياسات الخارجة بعيدا عن أي مواجهات مباشرة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الثقافية؛ الهندسة المجتمعية؛ الاستقرار السياسي؛ الأمن القومي؛ السياسة الخارجية ؛

Abstract:

This study addresses the importance of cultural factors in achieving political stability within countries, through cultural institutions at various levels under a single central authority. It has become necessary to view these institutions as extraordinary sovereign actors that contribute to building a multi-dimensional security project.

The cultural acceleration through technological and media development witnessed by the world in general and the Arab world in particular has placed the decision-maker in the category of necessity to create societal immunity that requires a cultural industry whose goal is societal engineering that activates the regional and global roles of countries, as these mechanisms fall under the soft power tools of foreign policies away from any direct confrontations.

Key words: Cultural institutions; social engineering; political stability; national security; foreign policy;

---

* المؤلف المرسل

مقدمة:

لقد بات من المعتقد لدى العديد من الباحثين في الفكر السياسي الحديث والعلوم السياسية لاسيما حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية أن المؤسسات السيادية في الدولة أو ما يصطلح عليها بالمؤسسات الصلبة هي فقط تلك التي تهتم بالأمن القومي بمختلف مستوياته داخليا وخارجيا وما اتصل به من مجالات حيوية، بحيث يتم إغفال الأدوار الوظيفية لمؤسسات أخرى دونها باعتبارها لا تؤثر بصورة مباشرة وآنية في استقرار الأنظمة السياسية، إلا أن الانفجار الرهيب لثورة الاتصالات والمعلومات وكذا التطور الهائل في مجالات التكنولوجيا الذي فتح المجال أمام وصول الأنترنت بتدفق عال إلى كل فرد من أفراد المعمورة أدى بنا إلى مراجعة العديد من التصورات والمقاربات المتعلقة بالأمن بمفهومه الشامل خاصة وأننا أصبحنا أمام جيل يتأثر ويؤثر بسرعة دون القدرة على ضبط شرعية المضامين، ولعل التحدي الرئيسي لأي نظام سياسي حاليا هو كيفية التصدي لهذه التحولات السريعة والانتقال من خانة رد الفعل إلى خانة الفاعل الإستراتيجي الذي يعمل على إتقان صناعات ثقافية تساعده في هندسة مجتمعية محكمة تقلل من خطر التحلحل والانهيار، وكذا التكلفة التي تأتي جراء التهديدات الداخلية والخارجية للأمن القومي.

إن الحديث عن الأبعاد الثقافية والهندسة المجتمعية في أي نظام سياسي يدفعنا إلى تسليط الضوء على أهم الفواعل الإستراتيجية التي تساهم في بناء المجتمع المتنوع والمتماسك والخالي من التناقضات، بحيث نشير إلى المؤسسات الثقافية سواء كانت وزارة أو هيئات تنفيذية تابعة لها وحتمية تحولها من الهامش إلى المركز، ومن المؤسسة العادية إلى المؤسسة السيادية من خلال العمل على تصميم وإنتاج مضامين هادفة تتماشى مع البيئة الداخلية والخارجية بمختلف متغيراتها الاجتماعية، السياسية والاقتصادية.

أما بالنسبة للأهداف المرجوة من هذه الدراسة فتتمثل في:

- تسليط الضوء على الدور الوظيفي للمؤسسات الثقافية بمختلف أنواعها في بناء المجتمعات وحمايتها من الاختراقات في ظل التطور التكنولوجي والإعلامي.

- إبراز التوجهات الجديدة في مجالات الأمن القومي وعلاقاتها بالمتغيرات الثقافية والمجتمعية ودور صانع القرار في رسم سياسات داخلية وخارجية ذات بعد ثقافي.

- مدى نجاعة المقاربات الثقافية في استقرار الأنظمة السياسية خاصة في الدول العربية وسط تجاذبات التنافس الإعلامي والرقمي التي يشهدها العالم.

- أفاق توظيف المقاربات الثقافية في العالم العربي لبناء استراتيجيات دفاعية وأخرى تأثيرية من أجل صورة إيجابية للدول العربية والإسلامية.

من هذا المنطلق يمكن طرح السؤال الآتي:

ما هو الدور المنوط بالمؤسسات الثقافية في هندسة المجتمعات في ظل الرهانات الجديدة التي تواجه الدول في مجال الأمن القومي؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما هي أهم تجليات البعد الثقافي لتأثيرات التكنولوجيا على المستوى المحلي والعالمي؟

2- كيف تتم الهندسة المجتمعية من خلال الصناعات الثقافية؟

3- ما هو موقع الصناعات الثقافية من التصور الكلاني للأمن القومي؟

4- ما مدى نجاعة المقاربة الثقافية في الحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية؟

للإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية ارتأينا الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لاستقصاء واقع المؤسسات الثقافية والدور الذي تقوم به في استقرار الأنظمة السياسية حيث تم عرض مجموعة من المعلومات انطلاقا من العام إلى الخاص وصولا إلى مجموعة من النتائج.

الفرضيات: ارتأينا أن نقدم مجموعة من الفرضيات للإجابة عن الإشكالية وذلك بعد اختبارها وفق خطة منهجية، حيت تم وضع فرضية رئيسية تليها مجموعة من الفرضيات الفرعية كالأتي.

الفرضية الرئيسية:

تلعب المؤسسات الثقافية أدوارا وظيفية في تحقيق الأمن القومي للدول في ظل التحولات التكنولوجية المعقدة.

الفرضيات الفرعية:

1- تؤثر البيئة المحلية والدولية على التوجهات الجديدة لصانع القرار في صياغة السياسات الأمنية.

2- تلعب المقاربة الثقافية دورا وظيفيا في السياسات الأمنية الجديدة.

ومن أجل الإلمام بكل جوانب الدراسة ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى المحاور الآتية:

أولا: الأبعاد الثقافية والهوياتية للتطورات التكنولوجية والإعلامية.

ثانيا: استراتيجية الصناعات الثقافية والتطور التكنولوجي؟

ثالثا: الهندسة المجتمعية والأمن القومي –بناء وتكامل-

رابعا: النظرية الثقافية والأمن القومي العربي-واقع وأفاق-

المبحث الأول:

الأبعاد الثقافية والهوياتية للتطورات التكنولوجية والإعلامية.

حاولنا في هذا المبحث أن نعرض أهم الأبعاد الثقافية والهوياتية للتطورات التكنولوجية والإعلامية في ظل انفجار موجات الذكاء الاصطناعي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي التي أصبحت في متناول العام والخاص الصغير والكبير العامة والنخبة وذلك من خلال مطلبين.

المطلب الأول: التطور التكنولوجي وإشكالية الضبط

أصبح تطور الوسائل التكنولوجية الجديدة يثير عدة تساؤلات حول مفهومي الإدارة والضبط بعد أن خضع لأبحاث تركز على بعدها التقني والصناعي، إلا أن الإشكاليات الفكرية المتعلقة بالثقافة والهوية بدأت تتغلب على أي إشكالية أخرى بموجب طرحها التاريخي والاجتماعي وحتى الاقتصادي، بحيث أصبح الفرد كمستهلك غير واعي في تعاطيه مع المضامين والإنتاجات التي تقدمها وسائل الإعلام وذلك من خلال قوة الإشارات والرسائل التي ترسلها الوسائل التكنولوجية والرقمية في غالب الأحيان تفوق قدرات الإدراك الفكري، ولعل هذا الوضع هو نتيجة ظهور الاقتصاد الجديد الذي يركز على الربحية المادية دون مراعاة الأبعاد الأخرى لتصبح هذه الحمى منتشرة في كل أنحاء العالم مما يجعل الدول والأنظمة السياسية تواجه عدة صعوبات في بسط الرقابة وضبط هذه المضامين من ناحية الشرعية والأثر الذي تحدثه داخل المجتمعات.[1]

وفي هذا السياق يتبادر إلى ذهن القارئ السؤال الذي يبحث العلاقة بين متغيري الثقافة والهوية من جهة والتطورات التكنولوجية والإعلامية من جهة أخرى بهدف معرفة قوة التأثير، بحيث من خلال إلقاء نظرة عفوية وسطحية يعتقد الكثير منا أن التطورات التكنولوجية والإعلامية هي أداة ووسيلة مجردة وخالية من أية خلفيات فكرية تخدم الثقافة والمجتمع بكل موضوعية وأمانة، إلا أن الواقع يكشف الستار عن أبعاد مختلفة وخطيرة خاصة في ظل انفتاح الدول على بعضها ودخولها في عوالم افتراضية مشبعة بقيم وأفكار لا يمكن التعاطي معها إلا وفق عناية مصفوفيه دقيقة جدا، فانتشار ثقافة الحرية والمجانية والانفتاح على المساهمات الإعلامية واللامركزية وكذا إعلان استقلالية الفضاءات الإلكترونية كلها تكشف الستار على بعض الرهانات والنضالات والنزاعات المرافقة لعمليات التحول التي تشهدها صناعات الثقافة والاتصالات، فتمتع

[1] - بيار مونييه، التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات وأزمة الثقافة، سلسلة أوضاع العالم، ط1، بيروت، لبنان، 2009، ص ص 252-253.

المجتمعات المجاني بالسلع الإعلامية وتحميلها وإعادة توزيعها يجعلها تدخل في حالة هستيرية مكلفة جدا بالنظر إلى الثمن الذي تدفعه عاجلا أم آجلا.[1]

يعرف أحمد مجدي حجازي الثقافة الاستهلاكية بأنها " نظام معرفي مخطط يهدف إلى تغيير الفكر لتقبل مخرجات السوق والسلع المتداولة فيه، بالاعتماد على وسائل عدة من أهمها المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال والوسائط الإعلامية المسموعة والمرئية إلى جانب دراسة الثقافة والشخصية للجمهور المستهلك"[2] ولعل هذا التعريف يعكس بشكل كبير منطلق تشبع الوسائل التكنولوجية والإعلامية بالأبعاد الثقافية والهوياتية تحت غطاء مشروع سياسي اجتماعي هادف نلاحظ من خلاله أن المواطن بصفة عامة والمواطن العربي خصوصا في حالة حيرة وتيه عندما يكون مستمعا أو مشاهدا أو قارئا، وهنا أركز على قوة المجال السمعي البصري باعتبار الصورة أكثر تأثيرا على سلوك الفرد، بحيث يكون هذا الأخير في مواجهة التضارب والتناقض الذي تحمله البرامج التلفزيونية خاصة في ظل الفراغ الفكري والثقافي لعامة المجتمعات على مستوى العالم، مقابل وجود نخب حقيقية فاعلة تدرك قوة الإعلام وترسم استراتيجيات هادفة موجهة لخدمة دولها وفق مقاربات علمية متقنة تخدم المصالح القومية على المدى المتوسط والبعيد، في حين على النقيض نجد دولا أخرى منها السائرة في طريق النمو تقع في خانات رد الفعل بسبب غياب الرؤية الواضحة وكذا فشل النخب في بناء مقاربات رصينة وتتبنى لمعان الخطاب الفكري المبني في غالب الأحيان في الدول العربية على الأساس الديني الذي يرى أصحابه أن الإعلام بالمستوى التكنولوجي والرقمي الذي وصل إليه تهديدا وتقويضا لمبادئ الدين، وهي نظرة سلبية تدعمها الدول الغربية وتسوقها للعامة من المجتمعات حتى تبقى تحت التخدير ومفعوله القاتل، وفي هذا الإطار نجد الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في الصناعة السينمائية وكذا الدول الأوروبية بدرجة أقل تراقب عن كثب منتجات الدول الأخرى مدركة خطورة القيم والرسائل التي تبثها الوسائل السمعية البصرية، ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر ما قامت به وزارة الخارجية الأمريكية اتجاه مسلسل كان التلفزيون المصري قد اعتزم بثه والذي قيل عنه أنه يتناول مواضيع وعناصر من خطاب التيارات المعادية لليهود في القرن التاسع عشرن حيث أبدت واشنطن نيتها في قطع المعونة العسكرية عن مصر في حال عرض المسلسل، وهنا تتضح أهمية وسائل الإعلام الإستراتيجية في صيانة الأمن القومي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي

[1] - بروكلس وآن غولدنبرغ، الأنترنت وإيديولوجيا المجانية، سلسلة أوضاع العالم، ط1، 2010، بيروت، لبنان، ص ص 273، 274.

[2]- عيساوة وهيبة، الثقافة الاستهلاكية صناعة ثقافية تهدد الأمن الثقافي للشباب، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، المجلد 10، العدد 01، جويلية 2020، البليدة 02، الجزائر، ص 90.

والسياسي إلى حد اعتبار كل برنامج يخل بالنظام العام في بعده الثقافي والاجتماعي والهوياتي جريمة قد تصل إلى درجة الخيانة العظمى.[1]

المطلب الثاني : الإعلام وسياقات التأثير اللاشعوري

لعل التطور التكنولوجي والإعلامي في ظل مواجهة الذكاء الاصطناعي وتقنياته الرهيبة جعل من الحكومات عاجزة عن التحكم في قيادة الرأي العام والجماهير أكثر من أي وقت مضى وهذا ما تدركه الدول العظمى، فالسياسيون حاليا يسيرون وفق ما تقتضيه عواطف الأفراد ومشاعر الجماعات بعيدا عن أي منطق تقتضيه مصالحهم، خاصة مع انعدام تأثيرات الكتب والجرائد وغيرها بحيث أصبحت الصورة هي الأكثر اختراقا للمجتمعات الحالية، فنحن نشهد جيلا لا يعترف إلا بالتكنولوجيا والحركية، حتى وصل الأمر إلى التأثير في محتوى الجرائد والكتب التي نقرؤها اليوم مجاراة لأهواء هذه الأجيال، فأصبح المكتوب تابعا للمرئي والمنطوق لا يراعي الإحترافية التي كانت من ذي قبل، والغريب في الأمر أن النخب بمختلف أنواعها أصبحت تقع في كثير من الأحيان في فخ التأثيرات التكنولوجية والإعلامية وتبني عليها أحكاما ومواقف تجعل العامة من الناس أكثر انسياقا وراء هذه المحتويات،[2] وهنا نجد أن الأفراد متشابهون بالعناصر اللاشعورية سواء كانوا أفرادا عاديين أو نخبا فهم مشتركون بالوجدانيات والشهوات والمشاعر مما يؤدي إلى اختفاء القدرات العقلية في روح الجماعات وابتلاع الخواص المتشابهة (اللاشعور) تلك الخواص المتغايرة (الوعي والمنطق) وتسود الصفات اللاشعورية، ليصبح التطور التكنولوجي والإعلامي هدفه مخاطبة المنطقة اللاشعورية بوضع تصاميم متقنة موجهة إلى الجماعات والجماهير ككتلة واحدة حتى يفقد الفرد العاقل والذكي خصوصية تفكيره داخل هذه الجماعات، فالمرسل هنا شبيه بالمنوم الذي يعمل على تعطيل وظيفة المخ في علم النفس ليتم توجيه مشاعر وأفكار النائم نحو الغرض المطلوب، وخير دليل على ما قلناه هو انتشار عدوى وحمى مواقع التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعه لنرى حتى العجائز والشيب يقتنون هواتف ذكية ويمتلكون حسابات خاصة بهم عبر هذه المواقع بحيث أصبحت هذه المواقع تشكل مرجعا لهم في كل المجالات الحياتية.[3]

وفي هذا السياق تجدر بنا الإشارة إلى أن القوى المتحكمة في التكنولوجيا والإعلام عبر العالم هي التي تضع خططا للتغيير المجتمعي تقرر من خلالها المستقبل وتعيد تشكيل المجتمعات حسب الصورة المرسومة في أذهان أصحاب هذا التغيير، في حين نجد على النقيض مجتمعات الدول الضعيفة والتي لا تملك الشيء الكبير من هذا التطور تقف محل المفعول به كمستهلك غير واعي بتأثيرات هذه الوسائل التي قد نجعلها تفقد مكانتها

---

[1] - العريصي محمد بن مبارك، قضايا معاصرة في البعدين السياسي والإعلامي: قراءة في قضايا ساخنة، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2009، ص ص 52-53.

[2] - لوبون غوستاف، سيكولوجية الجماهير، ترجمة: أحمد فتحي زغلول، مؤسسة دروملين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020، ص ص 112-113.

[3] - المرجع نفسه، ص ص 29-30.

الإقليمية والعالمية على حد سواء وبقائها في حالة لا استقرار دائم نظرا لعدم قدرتها على التكيف مع المتغيرات البيئية، فالبعد الثقافي والهوياتي جد مهم للسياسة في ظل هذا التحول الإعلامي والرقمي، فكل مجتمع يترك عرضة للتطورات الحالية ولا يحافظ على ثقافته وهويته يكون مصيره الانحلال والتفكك والقابلية للانسياق وراء أي مخطط، وعليه يجب على السياسة كفن للحكم أن تراعي هذه الأبعاد وتعمل على رصد إمكانياتها المادية والبشرية لخلق نظام مناعي على الأقل، وأنا اقصد هنا الدول الضعيفة التي مازالت دون هذا التطور.[1]

إن الانخراط في مسعى العمل على تطوير المقدرات التكنولوجية والإعلامية بهدف بناء نظام مناعي فعال للمجتمعات قد يكون مكلفا من الناحية الاقتصادية خاصة في ظل احتكار الدول المتطورة لهذا المجال، لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن التفريط في الاستغناء عن هذا الركب سيكون أكثر تكلفة من الماديات ومن الناحية الاقتصادية، والملاحظ لتطور المجتمعات عبر الثلاثة عقود الأخيرة يلمس حقيقة الخطر الذي تشكله هذه الأدوات المشبعة بالقيم والإيديولوجيا، فالمجانية والحرية المطلقة للبرامج والمنتجات الثقافية الغربية من أفلام ومسرحيات وأفلام كرتون وغيرها غير بريئة، فالعاقل يرى أنها مكلفة اقتصاديا، لكن على المدى المتوسط والبعيد لها عوائد معنوية ومن ثم مادية تشكل أضعافا مضاعفة لما تم الإنفاق عليها، وهذا ما يعتقده أصحابها، فالاختراقات التي تحدثها هذه الوسائل التكنولوجية والإعلامية عبر الصورة والصوت قد تعجز عنه جيوش العالم مجتمعة.

المبحث الثاني:

استراتيجية الصناعات الثقافية والتطور التكنولوجي

نسعى من خلال هذا المبحث إلى توضيح عملية المحاكاة في استخدام تقنيات الاستراتيجية التسويقية المستخدمة في العلوم الأخرى ليتم توظيفها في المجال الإعلامي والثقافي

المطلب الأول: البعد القيمي في رسم السياسات الثقافية

تمتد المتغيرات الثقافية لتكون جزءا من أجندة الدول من حيث الأهداف والوسائل، إذ تصبح بمثابة الأسس والمحددات التي تحكم عملية وضع الأهداف وانتقاء أكفأ الوسائل لتنفيذها، خاصة وأن للقيم الاجتماعية والثقافية دور في توجيه صناع القرار لاتخاذ قرارات معينة دون أخرى سواء تعلق الأمر بالتركيبة النفسية والثقافية لصانع القرار في حد ذاته أو تكون هناك مراعاة للظروف والبيئة الكلية الثقافية

[1] - شلق علي الفضل، الوعي والمأزق، تجليات الفكر في مشكلات العرب، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص29.

والمجتمعية،[1] فالثقافة كمتغير مهم أصبح يمثل صناعة تتطلب من الدول استراتيجيات تبنى على معدات تكنولوجية وإعلامية ورقمية تقدم توجهاتها الكبرى سياسيا، ولعل البعد الثقافي أصبح ظاهرا في العقود الأخيرة للعديد من السياسات الخارجية للدول سواء كانت قوية أو ضعيفة، فنجد على سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إنتاجها السينمائي بعد نهاية الحرب الباردة تروج من خلاله للحرب ضد الإرهاب حيث أنتجت العديد من الأفلام في هذا السياق على غرار فيلم "True lies" من بطولة أرنولد شوارز نيغر الذي يصور مجموعة من العصابات الإسلامية تمتلك قنبلة نووية تعتزم تفجير مدينة لوس انجلس باسم الجهاد، وكذا فيلم "war dogs" من بطولة مايلز تيلر وآخرين،[2] حيث يصور هذا الفيلم كذلك وقائع حول الجيش الأفغاني، يتخلل هذا الفيلم مشاهد مثيرة وأحيانا خيالية، والقائمة طويلة لمثل هذه المنتجات التي ترسخ ثقافة معينة ضد أطراف معينة، فالتطور التكنولوجي الذي تحظى به هذه الدول المتقدمة من خيال علمي ووسائل الذكاء الاصطناعي جعلها رائدة في مثل هذه الصناعات الثقافية، وقد نحا نحو هذا الطرح العديد من الدول الأوروبية وغير الأوروبية، فنجد كذلك تركيا وإيران ومصر والهند تعمل على تطوير هذه الصناعات الثقافية بما يخدم مصالحها القومية، فالاستراتيجية المتبناة في هذه الصناعات الثقافية غالبا ما تكون تستهدف العواطف والمشاعر لتصل بعد ذلك إلى تغيير المعتقدات على المدى البعيد، وهنا تكون الانتقائية لها الدور البارز في إنتاج وبث البرامج، بما يحقق الأهداف المسطرة.

وإذا جئنا إلى مفهوم الصناعات الثقافية تقنيا، فأنا لا أقصد بها الجانب الاقتصادي الربحي باعتبارها تقدم منتجا للمستهلك، وهذا بالطبع يمثل مقاربة تهتم بها العلوم الاقتصادية، لكن ما أحاول إبرازه الجانب التصميمي لهذه المنتجات وكيفية انتقاء محتواها بدقة وعناية بعيدا عن العشوائية، بحيث تصبح هذه الصناعة تعكس فكرا معينا وإيديولوجية تكون عابرة للمجتمعات بسبب التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، فتصبح بذلك أحد الرهانات الاجتماعية والسياسية للدول وتقع ضمن أولوياتها، بحيث تتحول المؤسسات الثقافية بكل أنواعها إلى مؤسسات لا تقل شأنا عن تلك التي توصف على أنها سيادية باعتبارها مرتبطة بالسياسات العليا للدول.

لقد أثر التطور التكنولوجي والإعلامي في بناء إستراتيجيات الصناعة الثقافية منذ بداية الصراع بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ أوجّه وصولا إلى صناعة الأقمار الصناعية لغزو الفضاء، وذلك بهدف تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية حيث أصبحت صناعة العقول وتوجيه الرأي

---

[1] - ثامر الخزرجي كامل، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص120.

[2] ميلود وضاحي، العامل الديني والحضاري في السياسة الخارجية-دراسة مقارنة لكل من إيران وتركيا- أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، ص-ص

العام يعكس الصورة المرسومة في أذهان أصحاب هذه الاستراتيجيات ولا يعكس الحقيقة على أرض الواقع، ولعل أحداث 2001/09/11 كانت المؤشر على تحول المقاربات الخاصة بالدول العظمى في مجال الدعاية السياسية والتأثيرات الثقافية بما يخلق مكاسب إستراتيجية دون مواجهات مباشرة من خلال توجيه الفكر العام للشعوب والجماهير، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن مع بداية القرن الواحد والعشرين أصبحت كل الدول تدرك خطورة البعد الثقافي والإيديولوجي لوسائل الإعلام والتكنولوجيا الخاصة بها، وظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بالحروب الثقافية والإعلامية والإيديولوجية مقابل تراجع عوامل القوة الكلاسيكية للدول، فأصبح الذي يملك ويتحكم في هذه التكنولوجيات هو الذي يملك القوة الإقليمية والعالمية، ومن أهم هذه الدول التي باتت تراهن على الدور الحيوي للثقافة والإعلام نجد الهند من خلال منظومة بوليوود،كذلك إيران، الجمهورية العربية المصرية بدرجة أقل تركيا وغيرها،[1] في حين يبقى رصيد الدول العربية الأخرى محدود ضمن هذا التصور.

وفي السياق نفسه وبالحديث عن بناء استراتيجيات فعالة في مجال الصناعات الثقافية كما سبق وأن ذكرناها على أنها هي هندسة دقيقة تتطلب وجود خبراء محترفين وجراحين حقيقيين للبيئة العامة، فإن هذه التصاميم يجب أن تبنى على مناهج بحث رصينة تعنى بتحليل اللغة المختارة وكذا التأثيرات الصورية المناسبة للفئة أو الجمهور المستهدف، وهنا يمكن القول أن سبب قوة التأثير للبرامج والمنتوجات الثقافية والإعلامية الخاصة بالدول المتقدمة هو الاعتماد على بنية ومنظومة بحثية دقيقة مقارنة بالدول المتخلفة التي لا تطبق مقاربة علمية ومناهج علمية رغم امتلاكها لرصيد تاريخي وثقافي متنوع ومتميز، فالمادة الخام موجودة لكن الإنتاج كأداة ضعيف بالنظر إلى النتائج المراد تحقيقها، فالأهداف قد تكون محددة لكن من حيث الأداة وأساليب التنفيذ نلمس خللا في تحقيق هذه العملية، وأحيانا تكون هناك نتائج عكسية وسلبية قد تعصف بالمخططات المرسومة قبليا.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الأمنية وإشكالية الموازنة

بالرجوع إلى مفهوم الاستراتيجية في حد ذاته فإنه يفيد وضع مجموعة من الأهداف والغايات مقابل تحديد الأدوات والوسائل المرصودة لتحقيق هذه الأهداف مع تحديد المديات الزمنية، فأي خلل يصيب أحد متغيرات المعادلة فإنه حتما يؤدي إلى فشل هذه الاستراتيجية، فالصناعات الثقافية تتطلب تركيزا عاليا ونجاحها مرهون بتطبيق هذه المعادلة، فإذا ما جئنا إلى حجم الموارد (الأدوات) وكيفية تأثيره على هذه الاستراتيجيات فإننا نجد العديد من الدارسين يصنفونها إلى مالية وصناعية وبشرية، بحيث يركزون على حجم

[1] - البطريق نسمة، الإعلام وصناعة العقول (التلفزيون نموذجا)، ط1، 2007، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص18.

الأموال التي يتم ضخها في الإنتاج الثقافي ويهملون العامل البشري والتقني الذي أراه هو العصب الرئيسي والمسؤول على نجاح بناء استراتيجيات للصناعات الثقافية، وهذا بالنظر إلى نوعية المواهب المتوفرة وكيف يتم صقلها وتكوينها ليصبح المحدد الذي يشكل المفارقة في الفاعلية من حيث الهدف أو الغاية، فبعض الدول ترصد إمكانات ضخمة وأموالا طائلة وتغرق السوق بمنتوجات متنوعة إلا أنها من حيث قياس فاعليتها فنجدها دون المستوى المطلوب والمحدد قبليا ضمن رسم الاستراتيجية، وهذا حال الكثير من الدول العربية، باعتبارها تبتعد عن المناهج العلمية في التخطيط والتنفيذ والمتابعة وقبل كل ذلك تشريح البيئة المستهدفة، فحجم الأموال لا يعني بالضرورة نجاح العملية والهيمنة المطلوبة، فالاقتصاديون يركزون على هذا الطرح من حيث الربحية والتكلفة مقابل العائد، لكن من الناحية الثقافية والسياسية فإن عائد التغيير الثقافي والإيديولوجي لا تضاهيه تكلفة باعتباره يحقق المصالح العليا للدول، وهنا تجدر بنا الإشارة إلى التفريق بين دائرتين للإنتاج الثقافي المشبع بالقيم والفكر والسياسة، الأولى تتعلق بالمحلي والثانية تتعلق بالعالمي، فنطاق الإنتاج الثقافي تحكمه هذه الأبعاد سواء من حيث التكلفة أو من حيث رسم الأهداف والغايات خاصة في ظل انتشار وسائل الإعلام بكل أنواعها ومجانية استخدام الأنترنت وكذا التلفزيون الدولي التي بدورها تؤثر على نوعية المستهلك ناهيك عن خلق منافسة بالنظر إلى تدفق المنتجات الثقافية على المستوى العالمي وعدم التحكم في وصولها إلى الأفراد.[1]

إن العوامل الثقافية تلعب دورا أكثر أهمية في تحديد أفكار وسلوك الأفراد على المستوى الجماعي وهو موضوع كما سبق الذكر تعنى به الاستراتيجية والسياسة (الدولة القومية)، فالصناعة الثقافية كاستراتيجية عند القادة السياسيين والاستراتيجيين تبنى على مناهج علمية تحليلية للدور والوظيفة الحيوية المتمثلة في رؤية العالم من خلال مناظر متعددة، تساعد في تحديد العمل السياسي والاستراتيجي والسلوك، بحيث تجمع بين متغيرات الرباعي المشكل من الأهداف والمصالح والقيمة والهوية لتصبح هذه العناصر حجر الأساس للتعبئة الاجتماعية، وهذا ما يدركه صناع القرار بشأن الثقافة كمحدد وعامل مهم لتحديد مسار العالم المعقد والخاضع للتطورات العلمية التكنولوجية، إذ يستعين الاستراتيجيون بالباحثين الأكاديميين المتخصصين ذوي الخبرة للعمل على بناء ورسم أهداف وبرامج تستهدف عدد من الجماعات الثقافية لاسيما ما تعلق بها من مطالب مكبوتة تتجسد في مطالب مثل الانفصال، الاستقلال، الهيمنة، وهي مصالح تحددها هويات، فالدول القوية ثقافيا هي التي تكتسب مناعة قوية وفعالة لمجتمعاتها حيث تصبح قادرة على امتصاص الصدمات الخارجية دون أن تفقد هويتها، وأفضل مثال على ذلك في هذا السياق هو المرونة الأمريكية في علاقتها بالعولمة حيث استطاعت الابتكار والتكيف مع كل القوى في العالم محاولة في ذلك التأثير فيها من خلال المؤسسات

[1] - أوكيل محمد سعيد، فني عاشور، الصناعات الثقافية وأبعادها الاستراتيجية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد02، 2003، الجزائر، ص07.

العابرة للحدود مثل هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، فهي تعمل بإصرار على حماية الامتيازات الفردية والوطنية مع بقائها منفتحة على المؤسسات التي تدعم الأفكار الديمقراطية الليبرالية والانفتاح الاقتصادي وحقوق الإنسان العالمية، حيث ترصد أموالا طائلة وموارد ضخمة في المجال الثقافي والسينمائي لرسم صورة لدولة نموذجية يجب على الدول الاحتذاء بها لتحقيق التنمية على كافة الأصعدة، وهي تبرر تدخلاتها في العديد من مناطق العالم مثل الشرق الأوسط تحت غطاء الإصلاحات الديمقراطية الشاملة وإعادة بناء مجتمعات وفقا للمقاربة الأمريكية، بحيث نجدها تستهدف الهوية الجماعية للتعبئة الاستراتيجية وتعزز تعدد الهويات الجماعية داخل المجتمعات الأخرى مما يخلق صدوع اجتماعية وسياسية يخدم مصالحها ويقوي هيمنتها الخارجية والداخلية، فالأفلام الأمريكية في غالبيتها مبنية على مجالات الخيال والأسطورة لتسوق بذلك صورة معينة، فنجدها في الداخل ترسم عدوا افتراضيا للمحافظة على الجبهة الداخلية وتماسكها وخارجيا تسوق للنموذج الأمريكي الذي يجب على الدول أن تحتذي به، ولعل الواقع الملموس اليوم يحمل مؤثرات كبيرة على هذا الطرح والتصور، الأمر الذي جعل الدول الصاعدة والتي تسعى إلى تحقيق مكانة إقليمية وعالمية إلى إعادة النظر في دور الصناعات الثقافية ومالها من تحقيق أهداف على المدى المتوسط والبعيد.[1]

المبحث الثالث:

الهندسة المجتمعية والأمن القومي –بناء وتكامل-

يأتي هذا المبحث ليحدد العلاقة التكاملية بين السياسات الثقافية والسياسات الأمنية في بعدها الكلاني، وذلك من خلال وضع خطط وبرامج دقيقة هدفها هندسة مجتمعية تخدم المصالح الأمنية الفوقية داخليا وخارجيا بحيث تشكل حصانة ومناعة للدول مهما كان مركزها في هيكل النظام الدولي.

المطلب الأول: المتغير الثقافي والمفهوم الجديد للأمن

يعرف الأمن بشكل عام في سياق النظام الدولي على أنه " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير المعادية"،[2] حيث يرى في هذا السياق بوزان في مقاربته على أفكار ارنولد ولفرز " أن الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم تشمل بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية

[1] - kim jiyul , dimension culturelle de la stratégie et de la politique, ASJP Afrique et francophonie- 3eme trimestre, 2012, p p35-38.

[2]- حجام الجمعي، الإعلام الجديد وتحديات الأمن الثقافي في الجزائر في ظل الفضاء الاتصالي المفتوح، حوليات الجزائر 01، مجلد 35، العدد 04-2021، ص505.

الثقافية، الحريات الأساسية، محور هجوم"[1] فالحديث عن الخصوصيات الثقافية وبعدها في سياسات الدول الأمنية بنوعيها القومي والدولي أصبح محط انظار عدة مسارات تحليلية مختلفة وهذا بالنظر إلى سرعة التغير العالمي والاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية والمناطق بفضل التطور التكنولوجي والإعلامي، حيث أصبحت الجوانب العابرة للثقافات في الحوارات الأمنية المعاصرة تتبوأ مكانة أبرز بكثير في النقاشات السياسية، فنجد على سبيل المثال لا الحصر استخدام العوامل الثقافية كوسيلة لتفسير ردود الفعل المختلفة اتجاه قضايا معينة مثل الأسلحة النووية والكيماوية، كذلك استخدامها لتفسير سوء الفهم والتصورات الخاطئة حول قضايا الحرب والسلام، هنا يصبح الهدف الأسمى لصناع القرار هو الحفاظ على الأمن القومي بكل مستوياته باعتبار هذا المفهوم حاليا تجاوز الحدود التقليدية المرتبطة بحماية الدولة القومية من التهديدات العسكرية وغيرها، ليصبح متصلا بجوانب أخرى مثل الاختراقات الثقافية والهوياتية عبر المجتمعات، فالدول القوية سياستها الأمنية تصنف دائما في خانة الفعل وليس رد الفعل حيث تعمل على صياغة سياسات تخترق الدول داخليا ليتم هندسة مجتمعاتها بما يخدم مصالحها وذلك بالقضاء على الاختلافات الثقافية، فمثلا نجد الولايات المتحدة وإسرائيل تعمل على هذا المتغير في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي حيث تسعى إلى دفع المجتمعات وليس الحكومات فقط للتطبيع والقبول بإسرائيل كدولة طبيعية في المنطقة، وهذا الهدف في نظر القادة الغربيين يوفر الجهود والمقدرات القومية لدولهم بدل الدخول في صراعات وحروب تستنزف طاقاتها، فالثقافة بالنظر إلى دورها الرئيسي في المجتمعات ليس مجرد عنصر هامشي، بل أصبحت تشكل محورا أساسيا لفهم السياسات الأمنية المعاصرة.[2]

في هذا الإطار نطرح سؤالا جوهريا كالآتي: هل يمكن تغيير ثقافة الآخرين؟ على المدى القصير هو أمر صعب جدا لكن على المدى البعيد يمكن تغييرها لتبدأ هندسة مجتمعات جديدة بعينها وذلك من خلال تشويه الحقائق التاريخية ونزع الثقة من الشعوب والدول التي تمتلك رصيدا حضاريا متميزا وهذا كله بهدف إعادة صياغة الهويات وتعديل السلوكات وتعديل البنى القيمية، في هذا السياق مثلا نجد إسرائيل برعاية الغرب وأمريكا خاصة تنتهج سياسة الدراما والتعليم لبث قيم جديدة بشكل غير مباشر داخليا لتعزيز العقيدة الأمنية اتجاه الآخرين المصنفين في خانة العدو، وخارجيا لبث مسالك التطبيع لتصبح دولة طبيعية في مخيال المجتمعات العربية والإسلامية، فجلب قيم من ثقافات أخرى ودمجها في مجتمع معين يسهل من إعادة هندسته وفقا للأهداف المسطرة، فالمقاربة الثقافية جد مهمة لكسر الحواجز النفسية والاجتماعية باعتبار الثقافة هي شيء مكتسب وليست مفهوما صلبا، ونضرب هنا مثالا على قيم التسامح التي تبثها الأفلام الهندية للعالم

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص، 505 506.

[2] - keith krause, goss, cultural dimensions of multilatéral non- prolifération and armes control dialogues : an overview, in culture and seuzity- multilatéralisme arns control and Security building, F.P-1999, USA, p01.

الخارجي وللجمهور الداخلي، ولعل هذا الطرح يفسر تماسك المجتمع الهندي رغم تعدد لغاته وقبائله، فالمخزون الثقافي لأي دولة كانت يؤثر على إدراكها في البيئة الدولية والتي يقتضي منها العمل على تصميم استراتيجيات للحفاظ على التماسك الداخلي لمجتمعها بالدرجة الأولى ومن ثم السعي إلى التأثير في المجتمعات الأخرى.

إن تصميم هندسة مجتمعية تخدم المصالح العليا للدول يتطلب فهما صحيحا للثقافة كمنهج متعدد التخصصات، يستدعي الإحاطة بكل الأبعاد الخاصة بالاختلافات في أنماط التفكير داخل النسق الثقافي، فالمجتمعات القائمة على الانفصال يكون فيها الفرد غير مندمج ويشكل عامل تهديد للدولة التي ينتمي إليها إلى درجة وصوله إلى الاغتراب، ولعل هذه الحالة تشكل مصدر قلق لصانع القرار باعتبارها تمس بالأمن القومي وبوحدة الدولة، فعندما نأخذ الاختلافات الثقافية في البيئة الأمنية بعين الاعتبار، ندرك بشكل متزايد أهميتها، إذ أن تصورات الوقت والمكان فضلا عن السلوك والتفكير تختلف من ثقافة لأخرى وتؤثر على كافة المستويات بدء من الفرد وصولا إلى المستوى الوطني، لذا فإن العديد من القضايا ذات الأهمية القصوى للدوائر الاجتماعية والسياسية والعسكرية يجب تقييمها عن كثب من حيث اعتمادها على تأثير العوامل الثقافية، فمثلا على المستوى الإقليمي يأتي مشروع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كمقاربة لبناء نظام تعاون أمني مشترك ناجع في جنوب شرق آسيا غير مناسب للخصائص الثقافية وتركيبة المجتمع ولفهم أكثر تأثير الدور البيئي في المفاهيم قس على ذلك مواجهة الحركات الإرهابية خارج بيئتها التي نشأت وترعرعت فيها خاصة الفكرية، حيث نجد العديد من الدول الغربية تلجأ لتبني مقاربات دول عربية إسلامية في مواجهة هذه الحركات بالرجوع إلى تشخيصها والرجوع إلى أصول ظهورها الحقيقية، وعليه يمكن القول أن توفر قناعة لدى القادة وصانعي القرارات بأن تطوير استراتيجية محكمة لتنظيم وتوجيه المجتمعات المحلية والدولية يتطلب الاعتماد على النظريات الثقافية وليس العشوائية في وضع البرامج والأهداف.[1]

المطلب الثاني: البعد الأمني في الصناعات الثقافية

الصناعة الثقافية وفق مقاربات علمية يؤدي حتما إلى هندسة مجتمعية ذات أبعاد استراتيجية تساهم في تعزيز الأمن القومي وتحقيق الأهداف والمصالح الحيوية بشكل فعال للدول، فالأنظمة السياسية الآن أصبحت مرهونة بتحقيق التوازن في أنساقها الثقافية لتصبح قادرة على التكيف مع بيئتها الداخلية والخارجية في ظل ما تشهده الساحة العالمية من تحولات وكذا ما يشهده مفهوم الأمن من تطورات معرفية وعملية، فالتجانس الثقافي والاجتماعي أصبح ضرورة للتجانس السياسي وبالتالي تفادي التصدعات التي من شأنها خلق أزمات أمنية داخلية وخارجية.

[1] - Roth hans. J, culture an underrated élément in Security Policy, Geneva papers 17/15 research series, p p 26-29.

وفي هذا السياق أحاول أن أعرض بعض التجارب لدول إسلامية وعربية من خلال استقصاء منتوجها الثقافي وبالخصوص الإنتاج السينمائي بدءا بإيران ثم تركيا فمصر، وهذا بغرض إبراز الأدوار الوظيفية للمؤسسات الثقافية في إعادة بناء القيم داخل المجتمعات لاسيما المجتمع العربي والإسلامي، فإذا ما جئنا إلى إيران نجدها تعتمد بالدرجة الأولى على السينما الدينية وهذا يعكس خلفية وإيديولوجية النظام السياسي الخاص بها، فهي قد احتلت المرتبة السادسة عالميا من حيث إنتاج الأفلام، هذه المرتبة جعلت منها منافس للقيم الغربية بنشر ثقافة الثورة الإسلامية الإيرانية، وقد حصل فيلم "المسيح روح الله" للمخرج نادر طالب زاده على جائزة حوار الأديان عن مهرجان الدين اليوم في الفاتيكان، كما نجد السينما الإيرانية كذلك تدخل ضمن أدوات القوة الناعمة بهدف الوصول إلى قلب المجتمعات الإسلامية حيث تكثف إنتاجها في المجال الديني فقد أصدرت فيلما عن سيدنا يوسف عليه السلام، فيلما عن أصحاب الكهف، فيلما عن مريم العذراء وهكذا، حيث بلغ بها الأمر أن تقدم نفسها نموذجا للمقاومة في العالم الإسلامي مستخدمة في ذلك الدفاع عن القضية الفلسطينية كورقة رابحة لكسب التأييد والدعم من الشارعين العربي والإسلامي، فإيران تدرك جيدا الثالوث المتعلق بالثقافة والجغرافيا والتاريخ لتفعيل برامجها المتعلقة بالسياسة الخارجية لاسيما الثقافية منها، طامحة في ذلك إلى استرجاع أمجاد الإمبراطورية الفارسية، فهي تدرك جيدا من خلال صانعي القرار فيها خطورة العوامل الثقافية وما يمكن أن تبثه من سموم لتفكيك المجتمعات، فهي تحرص على تكثيف إنتاجها الثقافي والسينمائي دفاعا عن قيمها وكذا للكشف عن مخاطر وتهديدات القيم الغربية تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود الغرب بأكمله ضمن مشروع حضاري معادي للحضارة العربية والإسلامية على حد سواء، فإيران تدرك جيدا وتراهن على دور الوسائل الإعلامية الثقيلة في نشر ثقافتها على المستوى الإقليمي والعالمي حيث ترصد أموالا طائلة لفتح فضائيات تلفزيونية ومحطات إذاعية عبر كافة الأقمار الصناعية تبث من خلالها الأفلام السينمائية والمسلسلات المدبلجة إلى العربية وهذا كله بخلفية نشر ثقافة دينية في ظاهرها تعادي القيم الغربية لكن في باطنها تخدم المصالح العليا للجمهورية الإسلامية الإيرانية ومشروعها التوسعي من خلال اللعب على العواطف والاحاسيس في ظل تخاذل الدول العربية والإسلامية في المنطقة.[1]

أما بالنسبة لتركيا هي الأخرى تدرك الثقل الاستراتيجي للعوامل الثقافية وما تؤدي به من أدوار وظيفية في توجيه المجتمعات حيث تحاول العمل على ترسيخ الإرث الثقافي التركي انطلاقا من التاريخ العثماني، فقد انتشرت الدراما التركية بشكل رهيب في العقدين الأخيرين من الزمن وذلك بهدف جعل الثقافة التركية جزء من الثقافات المهيمنة في تلك الدول وهذا على حسب تصريح إبراهيم أرين المدير العام السابق لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية لوكالة الاناضول، وتعد قناة تي أر تي TRT الأكثر شعبية خاصة بعد بثها مسلسل قيامة

[1] - عبد الحي سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية –دراسة في أدوات السياسة الخارجية-، لبنان، 2005، 2013، ص ص 143-144.

أرطغرل الذي يمثل دراما تاريخية عن مؤسس الدولة العثمانية، كما أن هناك إحصائية لقناة آيتا فإن الحلقة الأخيرة من مسلسل نور تصدر قائمة الدراما التركية الأكثر مشاهدة في انحاء العالم، تابعها حوالي 84 مليون في الشرق الأوسط، وفي هذا السياق يؤكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على أن دراما قيامة أرطغرل كانت جوابا صارما للمشككين في تاريخ الأمة الإسلامية حيث يعي سحر القوة الناعمة، إذ قال أن الجيش التركي لا يمكنه الذهاب إلى حيث يريد لكن الشاشة التركية يمكنها ذلك.[1]

وأما مصر من حيث مخرجاتها السينمائية والثقافية فنلاحظ تأخرا ملموسا من حيث الكم والنوع مقارنة بأعوام مضت خاصة فيما يتعلق بالمضامين والمحتوى، بحيث أضحت لا تقوم بالدور المنتظر منها من حيث تحقيق الأبعاد الاستراتيجية والأهداف التي كانت نموذجا ثقافيا للمجتمعات العربية ، ولعل هذا مرده إلى الاختراقات الذي تشهدها مصر إقليميا وتراجع دورها الوظيفي في العالم العربي لحساب دول أخرى منافسة تسعى لتحقيق الريادة الإقليمية مثل إيران وتركيا والسعودية كما سبق وأن أشرنا إليه من حيث الوصول إلى قلب المجتمعات العربية، فأصبحت الأفلام والمسلسلات تعالج القضايا الداخلية للمجتمع المصري بعيدا عن الاهتمامات الكبرى للدول العربية باعتبار مصر كانت ممن يحمل لواء مشروع الوحدة العربية.

المبحث الرابع:
النظرية الثقافية والأمن القومي العربي-واقع وأفاق-

نحاول في هذا المبحث عرض التجربة العربية في تبني المقاربة الثقافية لصياغة السياسات الأمنية في ظل التطور التكنولوجي الغربي، باعتبار الدول العربية تسعى إلى الخروج من خانة رد الفعل إلى خانة التأثير الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: البيئة العربية والخصوصية الثقافية

تعد البيئة العربية والخصوصية الثقافية من أهم المتغيرات المؤثرة في تحديد السلوك الاجتماعي والسياسي والفكري داخل المجتمعات العربية ، إذ تتميز هذه البيئة بمجموعة من الخصائص التاريخية والدينية واللغوية التي تمنحها طابعا مميزا عن باقي الثقافات الأخرى في العالم، فاللغة العربية والدين الإسلامي والعادات والتقاليد المشتركة والروابط الأسرية والقبلية كلها عوامل تسهك في بناء هوية ثقافية جماعية تعكس خصوصية المجتمع العربي، كما أن هذه الخصوصية تؤثر في طريقة استقبال الأفكار والنظريات الوافدة، حيث تسعى

[1] - عائشة غرمي، الدراما التركية والقوة الناعمة لتركيا الجديدة، على موقع الدراما التركية –القوة الناعمة لتركيا- www.magazine.net 2018/01/02

المجتمعات العربية من خلال حكوماتها إلى التوفيق بين الحداثة والمحافظة على القيم الأصيلة، وفي ظل العولمة والتطور التكنولوجي تواجه الدول العربية تحديات متزايدة تتعلق بالحفاظ على الهوية الثقافية أمام التأثيرات الخارجية، مما يجعل من التوازن بين الأصالة والمعاصرة قضية محورية في الفكر العربي المعاصر وفي توجهات الدول العربية الجديدة في المجال الأمني.

إن تبني نظرية ثقافية داخل الدول العربية لتشخيص الواقع ومحاولة بناء مشروع الأمن القومي في ظل الثورات الإعلامية والتكنولوجية يحتم علينا نحت مفاهيم جديدة للأمن كما سبق وأن أشرنا، حيث تم تجاوز الحدود الطبيعية بين الدول العربية، باعتبار هذه الكتلة الجيوسياسية لها من المقومات الاجتماعية والثقافية وكذا الأهداف المشتركة ما يجعلها تؤسس نظرية خاصة بها تواجه بها التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية وتحقق رؤية متماثلة للحفاظ على مكانتها الإقليمية بالنظر إلى تواجد الكيان الصهيوني في المنطقة كأداة استراتيجية لتفكيك المنطقة تحت الرعاية الأمريكية مستخدمة مجموعة من المخططات الثقافية في إطار مشروع حضاري معادي للحضارة العربية الإسلامية، هنا تصبح الحاجة ملحة لتفعيل النظرية الثقافية بكل أبعادها لتجسيد مشروع أمني بتجنيد المؤسسات الثقافية وتسخير كل المقدرات القومية بهدف تكوين مجتمعات متماسكة تدرك قيمة تراثها وهويتها المشتركة.

إن الرهان على الدراما العربية على سبيل المثال لا الحصر حاليا أصبح حتمية لصناع القرار للحفاظ على استقرار الأنظمة بحيث يجب تصميمها بطريقة بناءة للقيم وبصور غير جامدة في إطار عمل درامي نموذجي تتكاتف فيه كل الجهود والعناصر الفنية العربية ليمكن دبلجته وتسويقه وتوزيعه ليذاع في كل المحطات الأوروبية والأمريكية، وهنا يأتي الدور على القطاع العام لجذب المستثمرين الخواص في الجانب الثقافي والفني للاستفادة من مقدرات الوطن العربي من محيطه إلى خليجه واستثمار التنوع الجغرافي والبشري ليصبح استوديو مفتوح الجوانب والأركان، وهنا يمكن للتلفزيون أن يكون نقطة انطلاق ذهبية في إزالة الصدأ من فوق سطح القومية العربية والوحدة الإسلامية وحبل تواصل واعتصام بين الأشقاء عندما يدخل الليبي بيت الأردني والعراقي بيت التونسي والمغربي بيت اللبناني والموريتاني بيت القطري، ولعل كلمة بيت هنا تعني العقل والوجدان حيث تتفاعل عناصر الالتقاء ضمن الدراما الفاعلة.

إن وجود مشروع ثقافي عربي مشترك يحترم خصوصيات البيئة بمختلف متغيراتها حتما سيشكل فرصة حقيقية لصانع القرار لبناء سياسة أمنية فعالة في ظل عودة التحولات الدولية من حيث موازين القوى وتشكل الأقطاب العسكرية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يدعونا إلى القول أن المقاربة الثقافية والبعد الهوياتي في السياسات الخارجية والسياسة الأمنية تحديدا بات ضرورة في ظل التطور الإعلامي والتكنولوجي.

المطلب الثاني: المؤسسات الثقافية – التحول من الهامش إلى المركز-

بالعودة إلى تصنيف المؤسسات الثقافية في الهيكل التنظيمي للدول بالنظر إلى دورها نجدها في الهامش لذا وجب على كل الدول الاهتمام بها كمؤسسة سيادية لا تقل أهمية عن مؤسسة السياسة الخارجية أو مؤسسة الدفاع حيث يجب تهيئة المورد البشري المحترف ورصد الأموال وكل الوسائل اللوجستيكية والتقنية مقابل رسم استراتيجيات ثقافية تحافظ على الاستقرار الداخلي وتشكل حصنا للاختراقات الخارجية في ظل التطور التكنولوجي والإعلامي واستخدامات الذكاء الاصطناعي، ناهيك عن الأرباح والعوائد الاقتصادية التي تجنيها الدول جراء الزيادة في الإنتاج الفني والثقافي، فاستقرار أي نظام سياسي لن يتأتى دون وجود مقاربة ثقافية فعالة، فالمعادلة أصبحت واضحة، صناعة ثقافية وفق استراتيجيات محددة وبأدوات مناسبة فهندسة مجتمعية داخليا وخارجيا فاستقرار سياسي.

إن ترسيخ المقاربة الثقافية كمنهج عملي لتحقيق استقرار الأنظمة السياسية في العالم العربي يستدعي وجود رؤية عميقة من طرف السلطة لمباشرة الإصلاحات والتغيير، بحيث يجب تصميم برامج ووضع أهداف بشكل منتظم ومستمر بعيدا عن الخضوع للمناسباتية والعشوائية إذ أصبح لزاما توسيع صلاحيات المؤسسات الثقافية تحت إشراف الوزارة كهيئة مركزية وتخصيص حيز هام للثقافة في برامج السياسة العامة وعدم الاكتفاء بالأدوار النيابية التي تقوم بها مؤسسات أخرى بشكل غير مباشر مثل التربية والتعليم والسياحة والشبيبة والرياضة وغيرها، فوزارة الثقافة في ظل التحولات الاجتماعية والتأثيرات الإعلامية والتكنولوجية يجب أن يصبح لها الدور الفعال في مرافقة المؤسسات سابقة الذكر من خلال صناعة ثقافية تؤدي أدوارا وظيفية استراتيجية للتغيير عبر الأجيال تمتد في جميع القطاعات الأخرى وهذا ما نعالجه في هذا التصور بأن تتحول وزارة الثقافة من وزارة عادية إلى وزارة سيادية ومن الفاعل الهامشي إلى الفاعل المركزي ضمن تحديد معالم سياسة ثقافية مستدامة، ونضرب هنا مثالا عن الجزائر كدولة وضحت من خلال وزيرة الثقافة مؤخرا أن القطاع يجب أن يتجه نحو الإنتاج والمساهمة في رفع مستوى الدخل الوطني وهذا موازاة مع توصيات السيد رئيس الجمهورية بإعادة تفعيل الدور للمسارح عبر كافة ربوع الوطن، ولعل هذا التصور لم يأتي من فراغ بل جاء لإدراك صانع القرار بأهمية العوامل الثقافية في توجيه المجتمع وهندسته وفق ما يخدم المصالح العليا للدولة.

وفي السياق ذاته تجدر بنا الإشارة إلى أن المجتمعات العربية يجب عليها الخروج من خانة ردود الأفعال ومباشرة سياسات وبرامج هادفة تخدم المصالح القومية العليا في إطار رسم سياسة داخلية وخارجية فعالة، وقد سبق أن أشرنا إلى أن مخططات الدول بمختلف أحجامها وتصنيفها في هيكل النظام الدولي تعتمد بالدرجة الأولى على الوسائل الإعلامية والتكنولوجية مستهدفة في ذلك المجتمعات بمختلف فئاتها وقد ضربنا المثال

بإيران وتركيا مقارنة بمصر التي تراجع دورها بتحول نوع إنتاجها الثقافي في السنوات الأخيرة والذي بات يخدم أيديولوجيات مغايرة لتلك الموجودة من ذي قبل.

خاتمة:

بناء على ما سبق يمكن أن نذكر على أن موضوع الصناعات الثقافية بمختلف مستوياتها أصبح موضوعا هاما للدراسات السياسية الحديثة بعدما كان حكرا على العلوم الاجتماعية فقط وبدرجة أقل العلوم الاقتصادية، وذلك لما له من علاقة وطيدة باستقرار الدول اجتماعيا وسياسيا، ليصبح لزاما على صناع القرار تحويل المؤسسات التي تعني بالشأن الثقافي من مؤسسات هامشية إلى مؤسسات مركز ومن فاعل عادي إلى فاعل سيادي استراتيجي يضع سياسات ثقافية مستدامة تحافظ على تماسك المجتمعات داخليا وتهدف للتأثير الخارجي وفق مقاربات ومناهج علمية، وهذا بتجاوز الفكر التقليدي الذي يرى أن الثقافة وما يرصد لها من أموال ووسائل يدخل في خانة السياسات غير الرشيدة سياسا واقتصاديا باعتبار الثقافة مجرد وسيلة للترفيه لا غير.

وللإجابة عن الإشكالية محل الدراسة فإنه يمكن القول بأن السياسات الخارجية للدول العربية اليوم أصبح الدور المنوط بها إلحاق المؤسسات الثقافية التابعة لوزارة الثقافة وذلك من خلال ملاحقها الثقافية عبر القنصليات، ورصد كل ما من شأنه تعزيز أمنها القومي عن طريق استقصاء البيئة الخارجية وجمع المعلومات الكافية لتحقيق مشروع أمني مستدام، كما يجب عليها تفعيل المساعي المشتركة لتحقيق تعاون مبني على وحدة التراث ووحدة الهوية المشتركة، بعيدا عن الحسابات الضيقة القائمة على سوء الإدراك التي قد تعصف بأي سياسة أمنية فعالة، لتصبح هذه الدول في موقع الاختراق قابلة للتفكيك والانهيار، فالاستقرار السياسي والاجتماعي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال هذه المؤسسات الثقافية التي يجب على صانع القرار نقلها إلى دور المركز، لتصبح الفرضية المذكورة في مقدمة الدراسة محل صدق باعتبار أن كل الدول المصنفة في هيكل النظام الدولي على أنها قوى عظمى تولي أهمية قصوى للبعد الثقافي بحيث أصبحت تستخدم المقاربة الثقافية في إطار استخدامات القوة الناعمة بعيدا عن التكلفة الاقتصادية جراء الدخول فلي حروب مباشرة مع الوحدات الدولية الأخرى.

إن الاهتمام بمثل هذه المواضيع المتعلقة بالثقافي والسياسي والاجتماعي أصبح محط أنظار العديد من المدارس الفكرية والسياسية بحيث زاد الإنتاج العلمي في هذا السياق لإعادة بناء نظريات جديدة تخدم صانع القرار، ليصبح علم السياسة بتقاطعاته المعرفية ذا جدوى علمية بعيدا عن الإغراق في الجوانب النظرية البحتة فقط.

قائمة المصادر والمراجع:

1-أوكيل محمد سعيد، فني عاشور، الصناعات الثقافية وأبعادها الاستراتيجية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد02، 2003، الجزائر.

2-بروكلس وآن غولدنبرغ، الأنترنت وإيديولوجيا المجانية، سلسلة أوضاع العالم، ط1، 2010، بيروت، لبنان.

3-البطريق نسمة، الإعلام وصناعة العقول (التلفزيون نموذجا)، ط1، 2007، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

4-بيار مونييه، التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات وأزمة الثقافة، سلسلة أوضاع العالم، ط1، بيروت، لبنان، 2009.

5-ثامر الخزرجي كامل، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، عمان، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

6-شلق علي الفضل، الوعي والمأزق، تجليات الفكر في مشكلات العرب، ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.

7-عبد الحي سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية –دراسة في أدوات السياسة الخارجية-، لبنان، 2005، 2013.

8-العريصي محمد بن مبارك، قضايا معاصرة في البعدين السياسي والإعلامي: قراءة في قضايا ساخنة، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2009.

9-عائشة غرمي، الدراما التركية والقوة الناعمة لتركيا الجديدة، على موقع الدراما التركية –القوة الناعمة لتركيا- www.magazine.net 2018/01/02

10-لوبون غوستاف، سيكولوجية الجماهير، ترجمة: أحمد فتحي زغلول، مؤسسة دروملين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2020.

11-ميلود وضاحي، العامل الديني والحضاري في السياسة الخارجية-دراسة مقارنة لكل من إيران وتركيا-أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03.

12-عيساوة وهيبة، الثقافة الاستهلاكية صناعة ثقافية تهدد الأمن الثقافي للشباب، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، المجلد 10، العدد 01، جويلية 2020، البليدة 02، الجزائر.

13-حجام الجمعي، الإعلام الجديد وتحديات الأمن الثقافي في الجزائر في ظل الفضاء الاتصالي المفتوح، حوليات الجزائر 01، مجلد 35، العدد 04-2021.

12-kim jiyul , dimension culturelle de la stratégie et de la politique, ASJP Afrique et francophonie- 3eme trimestre, 2012.

13-keith krause, goss, cultural dimensions of multilatéral non- prolifération and armes control dialogues : an overview, in culture and seuzity- multilatéralisme arns control and Security building, F.P-1999, USA.

14-Roth hans. J, culture an underrated élément in Security Policy, Geneva papers 17/15 research series.